

تجمع بينها كلها الخصائص والصفات الأساسية التي قد تكفى في فهم معنى الكلام وفي إدراك أجزائه وعلاقتها بعضها ببعض.

وعندما يقال هذا مرفوع يكون مفهوماً أنه في موضع الرفع، وأنه لا بد متميز بعلامة الرفع، أو يقال هذا مخفوض فيفهم أنه في المكان الذي يستحق به الخفض ويتميز بعلامته وشكله الظاهر. وقد يغنى ذلك في مرحلة ما من مراحل الدراسة عن المصطلحات الأخرى العديدة الكثيرة كثرة تورث الارتباك والاضطراب، ولكنها تجتمع في صفة عامة، كما هو الحال في الأسماء المرفوعة: الفاعل ونائب الفاعل والمبتدأ والخبر وغير ذلك، وصفة الرفع كما يقال هي الجهة الجامعة التي تعنى أن الاسم أو غيره في الموقع الرفع من الكلام.

ومثل هذا يمكن أن يقال في المخفوض والمنصوب.

وفي إطار عرض الدكتور عابدين لطغيان النظر الفقهي على الدراسة النحوية يرى أن الفقيه القديم كان عليه أن يحدد للناس مسؤولياتهم وأن يعرف كل إنسان بحقه وواجبه، وأن يرسم للناس الحدود بين الحلال والحرام، والواجب والجائز. أو بعبارة أخرى يقدم للناس حدوداً واضحة المعالم، ودستوراً يبين الأحكام، يعرفون به كيف يتعاملون مع الله، ويتعاملون بعضهم مع بعض.

وهذا ما صنعه النحاة، ظنوا أن مهمتهم أن يضعوا اللغة في قوانين صارمة، وأن يسيروا اللغة في طريق واحد، ويحكموا بالإعدام على كل شواهد شاذة لا تتماشى مع القاعدة التي وضعوها.

ثم نراهم يسرفون في الحكم على المذاهب النحوية بالوجوب أو الجواز أو الرجحان أو المنع. ويتساءل كيف تناسى النحاة شيئاً هاماً، هو أن النصوص الفقهية، نصوص، مقدسة، سماوية، محدودة بنصوص الكتاب والسنة، نصوص لم ترد إلينا عن طريق تطور أرضي، أو تدرج اجتماعي، فليس لها ماضٍ قديم، ولم تنبت بين القوانين الأرضية كما ينبت الفرع في الشجرة، أو